

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: ٥٩٤ ألف متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩، بانخفاض نسبته ٤٣,٦% مقارنة مع نفس الشهر من عام ٢٠١٨.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجرّبه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ ١,٩١٧ رخصة خلال شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩، مقارنة مع ٣,٥٧٣ رخصة خلال نفس الشهر من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ٤٦,٣%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ ٥٩٤ ألف م^٢ خلال شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩، مقارنة مع ١٠٥٤ ألف م^٢ خلال نفس الشهر من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ٤٣,٦%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩ حوالي ٤٢٥ ألف م^٢، مقارنة مع ٨٧٣ ألف م^٢ خلال نفس الشهر من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ٥١,٣%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩ حوالي ١٦٩ ألف م^٢، مقارنة مع ١٨١ ألف م^٢ خلال نفس الشهر من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ٦,٦%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩ ما نسبته ٧١,٥% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته ٢٨,٥% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت ٤٥,٦%، تلاها محافظة الزرقاء بنسبة ١٦,٨%، ومحافظة إربد بنسبة ١٢,٨%، ومحافظة البلقاء بنسبة ٦,٤%، ومحافظة العقبة بنسبة ٤,٦%، ومحافظة جرش بنسبة ٣,٩%، ومحافظة المفرق بنسبة ٣,٢%، ومحافظة الكرك ٢,٣%، ومحافظة عجلون بنسبة ١,٦%، ثم محافظة مادبا بنسبة ١,٢%، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته ١,٧% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

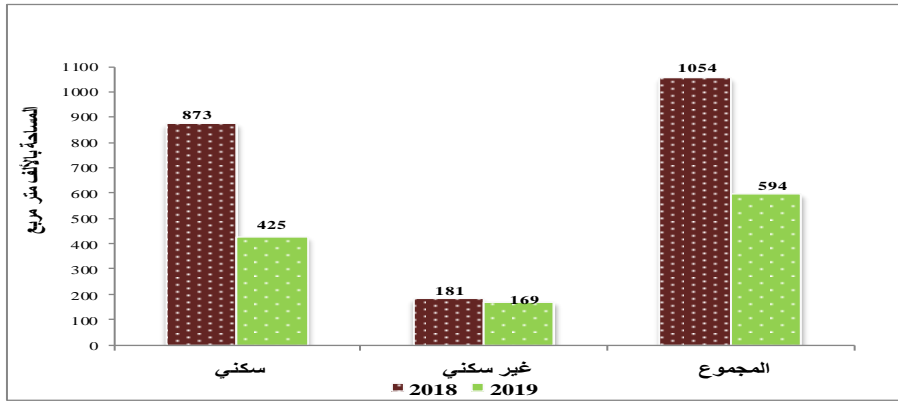
أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته ٦٩,٩% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته ٢١,٥% وإقليم الجنوب ما نسبته ٨,٦%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩ ما نسبته ٤٧,٥% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته ٥٢,٤%.

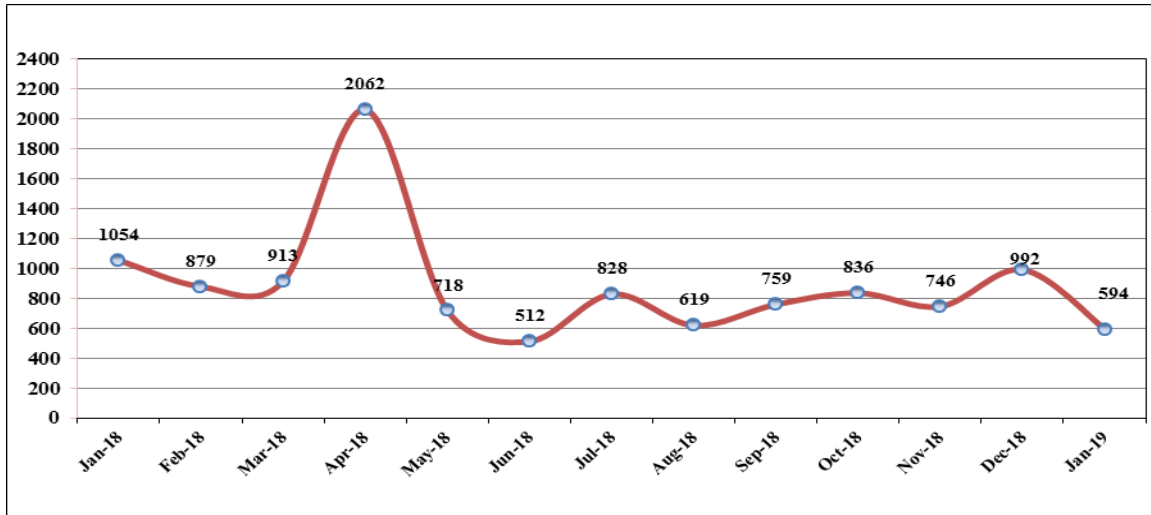
وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ٢٨٢ ألف م^٢ خلال شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩ مقابل ٤١٤ ألف م^٢ خلال نفس الشهر من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ٣١,٩%.

وجدير بالذكر أن مساحة الأبنية المرخصة في المملكة في عام ٢٠١٨ قد بلغت حوالي ١٠,٩ مليون متر مربع ونسبة انخفاض بلغت ٢١,٦% مقارنة مع عام ٢٠١٧.

الشكل (١): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال شهر كانون الثاني لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩



الشكل (٢): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ (بالألف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمال المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، أما الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد محمد ضمرة أو الأنسة آمال سماوي/قسم الإنشاءات: هاتف (١٣٢٧ - ٥٣٠٠٧٠٠)